

Distr.: Limited
28 September 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والخمسون

جنيف، ١٧-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التاسعة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٧ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

المحتويات

الصفحة

٢ موجز الرئيس
٢ تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي

موجز الرئيس

تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي

(البند ٧ من جدول الأعمال)

١- دارت مداورات المجلس حول موضوعين هما: القضايا الرئيسية الناشئة من النظام التجاري الدولي وتأثيرها في التنمية الشاملة؛ ونتائج مؤتمر قمة ريو+٢٠ المعقود مؤخراً وانعكاساته على التجارة والتنمية. وشهدت المداورات عروضاً قدمها الأمين العام للأونكتاد؛ والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية؛ ومدير إدارة التجارة الدولية بالبنك الدولي؛ ومديرو شعب التجارة في اللجان الإقليمية للأمم المتحدة وكبار موظفيها (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)؛ ومدير إدارة التجارة والسياسات باللجنة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية؛ والممثل الدائم للبرازيل لدى منظمة التجارة العالمية والأونكتاد؛ والمستشار الأقدم بالمعهد الدولي للتنمية المستدامة؛ ومدير التنمية المستدامة بمجموعة إيف روشيه ومدير مؤسسة إيف روشيه. وقُدمت مساهمات أيضاً من منسق منتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة وكبار موظفي الأونكتاد. وأدلى ممثلو الدول الأعضاء التالية ببيانات: إندونيسيا (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، والجمهورية الدومينيكية (باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، والفلبين، وهندوراس، والجزائر، وكوبا، وبنغلاديش، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وباراغواي. وبالإضافة إلى ذلك، أدلى ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية ببيانات: معهد جنوب وشرق أفريقيا للمعلومات والمفاوضات التجارية، وشبكة العالم الثالث، ومركز البحوث الاقتصادية وبحوث السياسات/عالمنا ليس للبيع. وتولى إدارة النقاش مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية بالأونكتاد.

٢- وذكر أن قوة التجارة كمحرك للنمو والتنمية والحد من الفقر قد تجلّت في العقود القليلة الماضية. وبرزت البلدان النامية كمصدر رئيسي للتجارة والنمو وساهمت في الزيادة القوية التي شهدتها التجارة العالمية. غير أن التعافي من الأزمة ظل بطيئاً وهناك احتمالات كبيرة لحدوث تدهور. وقيل إنه حتى التجارة بين بلدان الجنوب تشهد نشاطاً أقل مما كانت عليه. واشتدت حالة عدم اليقين التي تُخيم على آفاق النمو في السنوات القادمة. وتشير التوقعات الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية إلى أن معدل نمو التجارة في عام ٢٠١٢ سيبلغ ٢,٥ في المائة بدلاً من ٣,٧ في المائة، كما كان متوقعاً من قبل. وإذا ما تفاقمت الأزمة بتناقص معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بصورة كبيرة على المستوى العالمي، فإن ذلك سيشكل خطراً على بعض المكاسب الإنمائية التي تحققت في السنوات الأخيرة. وهناك حاجة مُلحة لأن يستمر التركيز على تمكين البلدان النامية من استخدام التجارة سبيلاً لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

٣- وأشير إلى أن حجم سلاسل القيمة العالمية ونطاقها وتعقيدها وسرعة انتشارها على نحو لم يسبق له مثيل، جميعها عوامل تُحدث تغييراً في طبيعة التجارة ("التجارة في المهام"). واتفق المشاركون على أن هناك تغييراً يحدث في اتجاهات التجارة نحو تعميق مشاركة البلدان في سلاسل الإمداد الإقليمية والعالمية وتخصّص هذه المشاركة. ولهذا التغيير انعكاسات تتعلق بأنسب الطرق لزيادة مساهمة التجارة في النمو والتنمية إلى أقصى حد ممكن. واتفق عدد من المشاركين على أن هناك تحدياً خاصاً تواجهه البلدان ويتعلق بكيفية تطوير مشاركتها في المهام التي تحقق قيمة مضافة أعلى، وكيفية تحسين الإنتاجية وزيادتها. وأشير إلى أن تزايد أهمية سلاسل القيمة العالمية يبرز الحاجة لأن تُعيد الحكومات التفكير في أنسب طرق للسعي للنمو الذي تقوده التجارة. ويمكن أن تساعد سلاسل القيمة العالمية في إدماج البلدان في شبكات التجارة، وخلق فرص العمل وتطوير التكنولوجيا والمهارات. ولكن ليس من المفترض أن تنشأ جميع الفوائد تلقائياً، أو توزّع بالتساوي فيما بين البلدان، نظراً لأن بعض هذه البلدان قد تكون حبيسة أنشطة منخفضة القيمة المضافة. ومن هنا تأتي ضرورة التأييد في السياسات والتدابير، إلى جانب ضرورة التعاون الإنمائي الدولي، وتعاون القطاع الخاص لضمان إدماج البلدان النامية في الإنتاج والتجارة اللذين يتميزان بسلاسل قيمة أعلى، والاستفادة من زيادة المكاسب الاقتصادية والتجارية.

٤- وتشمل السياسات الرامية إلى مواجهة هذه التحديات تشجيع التنويع في السلع والأسواق على نطاق أوسع لمساعدة البلدان المعتمدة على السلع الأساسية بصورة خاصة. ومن هنا تأتي أهمية "التدخل الحكومي البارع" الذي يمكن أن يتخذ شكل التعاون بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار في البنية التحتية، وتخفيض تكاليف المعاملات والتجارة، واتباع سياسة نشطة في مجال العمل لتعزيز القدرة التنافسية. كما أن التعاون الدولي أساسي لمعالجة تكاليف التجارة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية معالجة شاملة. وينبغي أن تكون هناك شبكات أمان اجتماعي مصاحبة للاقتصاد المتزايد الانفتاح والتكامل.

٥- وأشير إلى أن تخفيض تكاليف التجارة بالغ الأهمية للتجارة في سياق سلاسل القيمة العالمية. ويتطلب ذلك اتخاذ التدابير لتخفيض تكاليف المعاملات الناجمة عن المعوقات المادية والتنظيمية والمؤسسية في سلاسل التجارة والنقل. ومن شأن تيسير التجارة، بمعالجة الإجراءات الجمركية وتحسين لوجستيات التجارة، والقدرة على الاتصال وشبكات النقل (عن طريق ممرات النقل على سبيل المثال) وتعزيز التكامل الإقليمي، أن يساهم بدور كبير، وبخاصة في أفريقيا والبلدان النامية غير الساحلية حيث تكون تكاليف التجارة مرتفعة عادةً. وتشير دراسة حديثة للبنك الدولي إلى أن كل دولار يُستثمر في تيسير التجارة وإدخال تحسينات تنظيمية، تقابله زيادة في التجارة بمقدار ٧٠ دولاراً. وشُدّد على أهمية الخدمات في تيسير التجارة في سياق سلاسل القيمة العالمية وتحسين الإنتاجية بصورة عامة، وفي إتاحة فرص لتحقيق قيمة مضافة أعلى، وبخاصة في الخدمات الوسيطة، مثل البنية التحتية والنقل والخدمات التجارية والمهنية.

٦- وأشار إلى أن استمرار معدل البطالة المرتفع يمثل اختباراً لتصميم بلدان كثيرة على ترك أسواقها مفتوحة. وذكّر أن استمرار الزيادة في تدابير تقييد التجارة أمر يبعث على القلق البالغ. وقد ظهرت أيضاً مجالات جديدة للخلافات التجارية، مثل الحواجز غير التعريفية، بما فيها التدابير الصحية والتدابير المتعلقة بالصحة النباتية والحواجز التقنية والقواعد المتصلة بالتجارة أو القواعد البيئية أو الخاصة، بالإضافة إلى تقلبات أسعار الصرف وسياسات التصدي لتغير المناخ. وينبغي أيضاً عدم تجاهل القضايا التجارية التقليدية التي تهم البلدان النامية بصورة خاصة، مثل الحواجز على الحدود والإعانات. وذكّر أن رصد هذه التدابير من جانب الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أمر مفيد لإبقائها تحت السيطرة.

٧- وكان هناك اتفاق عام على أنه مع تناقص الحواجز التجارية التقليدية تزايد أهمية التدابير غير التعريفية، وبخاصة تلك التدابير المؤثرة في التجارة في سياق سلاسل القيمة العالمية السريعة التأثير بالتكاليف بصورة خاصة. ففي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تؤثر التدابير غير التعريفية في نسبة تتراوح بين ١٥ و ١٨ في المائة من القيمة الإجمالية للصادرات - أي نحو ٣٠٠ مليار دولار؛ ومن ثمّ فهناك حاجة ملحة للتصدي لهذه التدابير. واتفق معظم المندوبين على أنه قد تكون لهذه التدابير أغراض مشروعة، لكن عدداً من المندوبين قال إن بعض التدابير يمكن أن تكون بمثابة حماية مستترة. ودعت بعض البلدان إلى زيادة الشفافية، وإلى اتباع نهج قائم على التعاون والتشاور للتصدي لعناصر التدابير غير التعريفية المعوقة للتجارة. وذكر البعض أن زيادة الشفافية ضرورية للوقوف على التدابير المتخذة، بغية حل إحدى المشاكل الرئيسية وهي عدم توافر البيانات. وذكّر أن الأونكتاد، بالتعاون مع الشركاء الآخرين، قد عالج هذه الثغرة بإطلاق مبادرة الشفافية في التجارة ومنتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة. وشجع الممثلون الأونكتاد على دراسة عمليات وضع المعايير لتيسير مشاركة البلدان النامية فيها.

٨- وأشار إلى أن النظام التجاري المتعدد الأطراف لا يزال ركناً أساسياً في الإدارة الاقتصادية العالمية. وذكّر أن المأزق الذي تشهده مفاوضات جولة الدوحة يثير قلق الجميع. ولكي تتوافر لتحرير التجارة مقومات البقاء ينبغي أن يؤخذ في الحسبان بالكامل عدم تماثل البلدان في الهياكل والقدرات التجارية، لتمكين اقتصاداتها من النمو والتطور على أساس مستدام. وينبغي أن تحظى القضايا المتعلقة بأقل البلدان نمواً باهتمام كافٍ لضمان فعالية تنفيذ وتفعيل الالتزامات القائمة، مثل الالتزامات المتعلقة بإتاحة الوصول إلى الأسواق دون الخضوع للرسوم الجمركية ولنظام الحصص والإعفاءات المتعلقة بخدمات أقل البلدان نمواً.

٩- وتساءل بعض المندوبين عن كيفية إدارة التجارة وموقعها في البناء الاقتصادي العالمي المتسق والشامل لضمان مساهمتها في خلق فرص العمل وتعزيز القدرات الإنتاجية وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وأشار إلى أهمية تشجيع زيادة الاتساق في رسم السياسات الاقتصادية العالمية، بما في ذلك الاتساق بين السياسات التجارية والمالية والنقدية. وهناك حاجة أيضاً لجعل

التجارة أكثر دعماً للقراء، وبخاصة تمهيداً لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥. وينبغي معالجة هذه الأهداف في السياق الأوسع للخطاب العالمي والإجراءات العالمية المتعلقة بالتنمية. ويمكن القيام بمبادرات جديدة لتعزيز توافق الآراء والتعاون على المستوى الدولي والحفاظ على تعددية الأطراف. وذكّر أن الأمم المتحدة والأونكتاد يقومان بدور هام باعتبارهما الهيئتين العالميتين الوحيدتين الموكل إليهما معالجة القضايا الرئيسية.

١٠- وفي ظل المأزق الذي تشهده العملية المتعددة الأطراف، وانتشار سلاسل القيمة العالمية، تسارعت الخطى نحو المبادرات الثنائية والإقليمية الساعية لتدعيم بيئة التجارة الحرة بتجاوز التعريفات ومعالجة الحواجز غير التعريفية والقضايا الداخلية مثل الاستثمار والمنافسة والمشتريات الحكومية وتيسير التجارة. وعمدت مختلف المناطق بصورة متزايدة إلى وضع نموذج للاتفاقات الإقليمية، وشرعت في توسيع وتوحيد الاتفاقات التجارية الإقليمية القائمة، مثلما حدث في أفريقيا حيث تمت الموافقة على خطة عمل لإنشاء منطقة تجارة حرة على مستوى القارة لتعزيز التجارة بين بلدان المنطقة. ويشير ذلك إلى ضرورة زيادة الاتساق بين النهج المتعدد الأطراف والنهج الإقليمي. ومن التحديات الهامة التي تواجهها معظم المناطق التحدي المتعلق بكيفية إيجاد سبل لتعزيز التجارة بين بلدان المنطقة الواحدة. وكثير من المناطق النامية، مثل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، متخصصة على وجه العموم في إنتاج المواد الخام. ووفقاً لدراسة حديثة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يبدو أن نمو التجارة داخل منطقة اللجنة يعزز التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تدعيم التجارة مع بلدان الجنوب الأخرى، مثل الهند، يمكن أن يكون أشد تأثيراً من التكامل مع الاتحاد الأوروبي.

١١- وعلى الرغم من أن نتائج ريو+٢٠ لم تكن مرضية تماماً للكثيرين، فإنها حددت برنامجاً للتدابير الوطنية والدولية لتحقيق التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر. وضرورة الاقتصاد الأخضر التي يملئها العلم والفوائد الإنمائية المحتملة ستؤثر تأثيراً متزايداً في التجارة والإدارة الاقتصادية العالمية، من زاوية تحقيق الاتساق الدائم بين النظام التجاري ونظام الإدارة البيئية. واعتُبرت التجارة محركاً للتنمية والنمو ورؤي أنها ينبغي أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر. وعلى الرغم من مساهمة عدد من التدابير المتصلة بالتجارة في تحقيق الهدف، مثل مواصلة فتح أسواق السلع والخدمات البيئية، فمن المهم ألا تكون هذه التدابير بمثابة حمانية مستترة أو تؤدي إلى توزيع غير متوازن للتكاليف والفوائد.

١٢- ويمكن أن يتيح الأونكتاد حيزاً مؤسسياً للنظر في بعض هذه القضايا وفقاً للفقرة ١٨ (ب) من ولاية الدوحة ووفقاً لأحكام أخرى مثل الفقرتين ٥٦ و ٥٨ من 'المستقبل الذي نصبو إليه' (الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠). وسيُطلق الأونكتاد في هذا السياق منتدى الاقتصاد الأخضر ويجري استعراضات لسياسات الاقتصاد الأخضر بناء على طلبات محددة من البلدان. وشدد المندوبون على أهمية بناء قدرات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، حتى يتسنى لها الاستفادة من الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. ومع ذلك، ينبغي أن تؤخذ في

الحسبان التكاليف المحتملة في أفريقيا مثل المخاطر الكامنة في تحويل استخدام الأراضي من الإنتاج الغذائي إلى إنتاج الوقود الحيوي.

١٣- وأشيرَ إلى أن السياسة البيئية وسياسة المنافسة متكاملتان، وتسعى كل منهما لمعالجة فشل السوق وزيادة الرفاه الاجتماعي. وهناك حاجة لضمان زيادة الاتساق بين هاتين السياستين. ويساند الأونكتاد البلدان في جهودها الرامية إلى استعراض مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن حماية المستهلك وهي المبادئ التي تعالج أيضاً الاستهلاك المستدام الذي يمكن أن يساهم في تحقيق تنمية أكثر استدامة. وللمفاوضات والاتفاقات التجارية صلة وثيقة بجهود البلدان الرامية إلى تحقيق نتائج التنمية المستدامة. وخير مثال على ذلك هو مؤتمر قمة التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، والذي قررت الدول المشاركة فيه تخفيض التعريفات بنسبة ٥ في المائة أو أقل فيما يتعلق بعدد من السلع البيئية. وقال بعض المندوبين إن الاقتصاد الأخضر يمثل فرصة لقطاع الأعمال نظراً لاتساقه مع الحاجة إلى إدارة الموارد الطبيعية إدارة مستدامة ومع توقعات المستهلكين في الوقت ذاته. وذكر في هذا الشأن أن هناك مجالاً لتعميق التعاون بين الأونكتاد والقطاع الخاص. ويرى القطاع الخاص أن على الأونكتاد دوراً هاماً ينبغي أن يؤديه في توفير محفل لتشجيع التعاون بين العناصر الفاعلة بغية تحسين فهم الروابط القائمة بين الصناعات والتنوع البيولوجي، وتبادل الخبرات.